

الله الرحمن

علم أصول الفقه

عموم وخصوص ٢٥-٦-٩٦ ٧

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

وجه تقديم ظهور الخاصّ
على ظهور العام

وجه حجية العام في تمام
الباقي

الجهة الأولى -
في حجية العام
في تمام الباقي
بعد التخصيص

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

وجه تقديم ظهور
الخاصّ على ظهور
العام

وجه حجية العام في
تمام الباقي

الجهة الأولى- في
حجية العام في تمام
الباقي بعد التخصيص

إذا لم يكن
التخصيص متصلا

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و البحث عن المشكلة الأولى موضوعه بحوث تعارض الأدلة حيث يفتش هناك عن نقطة يخرج على أساسها تقديم الخاص على العام أما بالورود أو بالحكومة أو القرينية أو غير ذلك من المحاولات التي ذكرناها مفصلاً في بحوث التعادل و التراجع.

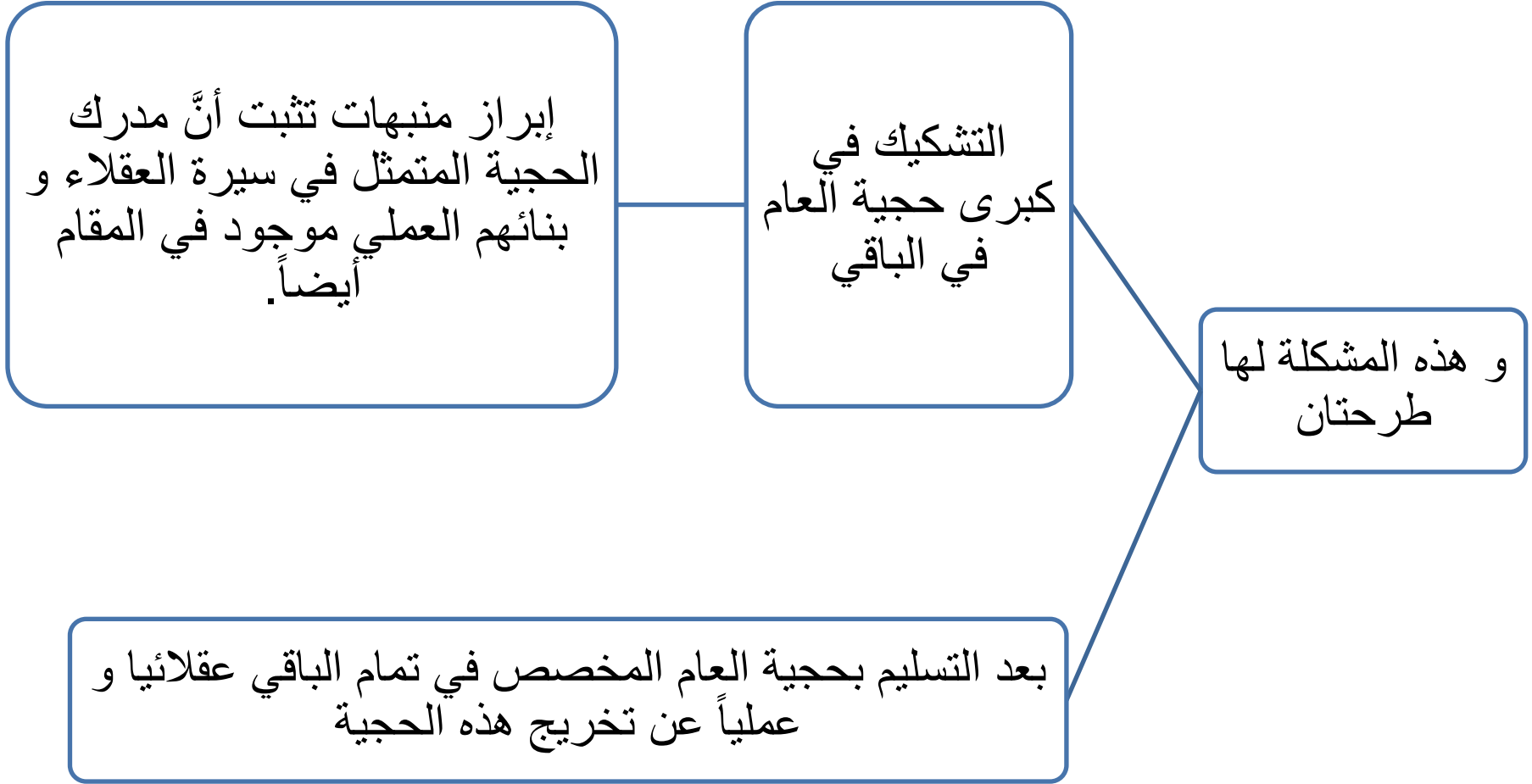
• راجع:

- بحوث في علم الأصول (الهاشمي) ج ٧، ص: ١٨٥
- بحوث في علم الأصول (الهاشمي) ج ٧، ص: ١٤

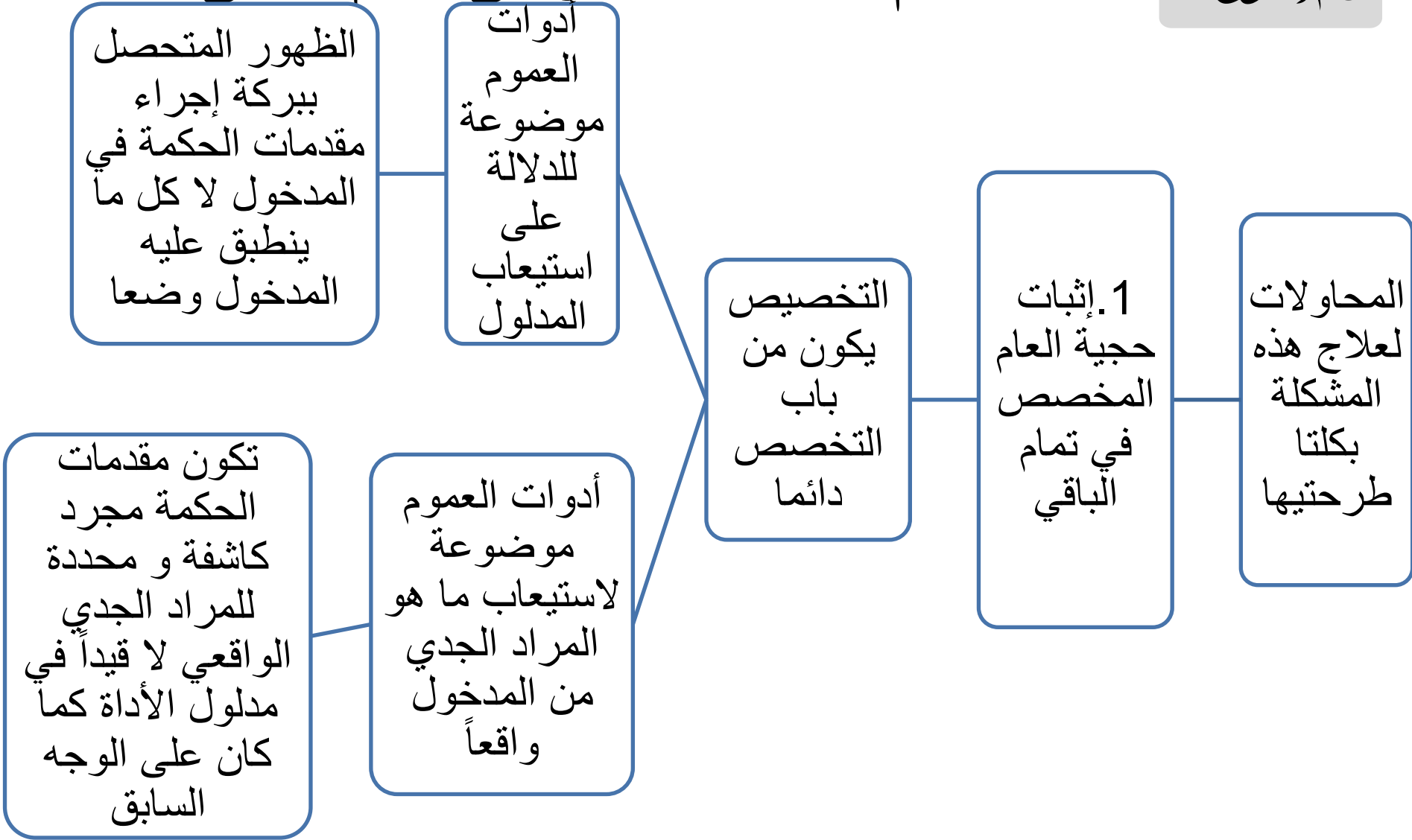
حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و أنّما المناسب هنا البحث عن المشكلة الثانية التي تبحث عن وجه حجية العام في تمام الباقي مع تساوي نسبته إلى مراتبه الأخرى.
- و هذه المشكلة لها طرحتان لا بدّ من التمييز بينهما لكي لا تختلط حيثيات البحث لكل طرحة عن حيثيات الأخرى.
- ذلك أنه تارة: يطرح هذا البحث تحت عنوان التشكيك في كبرى حجية العام في الباقي بحيث لا بدّ في رفع هذا الشك حقيقة من إبراز منبهات تثبت أنّ مدرك الحجية المتمثل في سيرة العقلاء و بنائهم العملي موجود في المقام أيضاً.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و كلا هذين الوجهين مبنيان على مسلك غير صحيح في باب العمومات هو كون العموم في طول جريان مقدمات الحكمة.
- و قد تقدم الحديث عن إبطال هذا المسلك مُفصَّلاً.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- الوجه الثالث - دعوى أنَّ الأداة موضوعة لاستيعاب ما ينطبق عليه المدخول عدا ما يستثنيه المتكلم - و لو بدليل منفصل - فيكون هذا قيداً ثابتاً في مقام الوضع، بأن يكون الواضع قد استثنى عن دلالة أداة العموم على الاستيعاب ما يخرج عنه بالمخصص.
- و هذا الوجه واضح الفساد إذ يرد عليه: مضافاً إلى بداهة عدم وضع أدوات العموم لمثل هذا المعنى الغريب المصطنع، [١] مناقشات عديدة أهمّها:

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- أنه لو أريد بما عدا ما يستثنيه المتكلم واقع ما يستثنيه و لو لم يصل لزم الإجمال في العمومات كلما احتتمل وجود استثناء واقعي، لأنه تمسك بالعام في الشبهة المصدقية له، و لا يمكن التمسك بأصالة عدم المخصص لأنها بملاك حجية الظهور و قد انثلم بحسب الفرض، و إن أريد ما يستثنيه بشرط وصوله إلى المكلفين فإن اشترط وصوله إلى الجميع لزم عدم حجية المخصص حين وصوله إلى البعض فقط، و إن اشترط وصوله إلى بعض لزم الإجمال في موارد احتمال وجود مخصص و أصيل إلى البعض، و إن اشترط وصول المخصص إلى كل مكلف شرطاً في ارتفاع العموم في حقه، فمن الواضح أنه لا يوجد هناك مرادات متعددة بعدد المكلفين العالمين و الجاهلين من الخطاب الواحد بل كل خطاب يتضمن مراداً واحداً أما العام أو الخاص، فإختلاف المكلفين في العلم و الجهل بالخصوص لا يمكن أن يكون مؤثراً في تحديد مراد المتكلم و إنما يعقل أن يكون دخيلاً في الحجية و الكلام بعد في نكتة الحجية.
- ثمَّ أن هذه المحاولة بتقريباتها المختلفة لو تمت فهي تفي بعلاج المشكلة بكلتا طريقتيها المتقدمتين. لأنها تثبت أن تمام الظهور من أول الأمر ينعقد بمقدار الباقي بحيث يكون هو المعنى الحقيقي للفظ و كبرى حجية الظهور مما لا إشكال فيها و لا نزاع في هذا البحث، فلا يبقى وجه للتشكيك في الحجية، كما لا يبقى تساؤل عن نكتة الحجية و ملاكها إذ يكون التخصيص على أساس من هذه المحاولة من التخصيص دائماً.

[١]- و يلزم منه ربط المدلول الوضعي التصوري - بناءً على ما هو التحقيق - بقيد تصديقي بحيث يبقى المدلول التصوري مراعى و هو مستحيل بناءً على المبنى المختار في حقيقة الوضع.

حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- فصل [فى تحقيق العام المخصص]
- لا شبهة فى أن العام المخصص بالمتصل أو المنفصل حجة فيما بقى فيما علم عدم دخوله فى المخصص مطلقا و لو كان متصلا و ما احتمل دخوله فيه أيضا إذا كان منفصلا كما هو المشهور بين الأصحاب بل لا ينسب الخلاف إلا إلى بعض أهل الخلاف.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و ربما فصل بين المخصص المتصل فقليل بحجيته فيه و بين المنفصل فقليل بعدم حجيته و احتج النافي بالإجمال لتعدد المجازات حسب مراتب الخصوصيات و تعيين الباقي من بينها بلا معين ترجيح بلا مرجح.

حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- و التحقيق فى الجواب أن يقال إنه لا يلزم من التخصيص كون العام مجازاً أما فى التخصيص بالمتصل فلما عرفت من أنه لا تخصيص أصلاً و أن أدوات العموم قد استعملت فيه و إن كان دائرته سعة و ضيقاً تختلف باختلاف ذوى الأدوات فلفظة كل فى مثل كل رجل و كل رجل عالم قد استعملت فى العموم و إن كان أفراد أحدهما بالإضافة إلى الآخر بل فى نفسها فى غاية القلة.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و أما في المنفصل فلأن إرادة الخصوص واقعا لا تستلزم استعماله فيه و كون الخاص قرينة عليه بل من الممكن قطعا استعماله معه في العموم قاعدة و كون الخاص مانعا عن حجية ظهوره تحكيما للنص أو الأظهر على الظاهر لا مصادما لأصل ظهوره و معه لا مجال للمصير إلى أنه قد استعمل فيه مجازا كي يلزم الإجمال.

حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- لا يقال هذا مجرد احتمال و لا يرتفع به الإجمال لاحتمال الاستعمال فى خصوص مرتبة من مراتبه.
- فإنه يقال مجرد احتمال استعماله فيه لا يوجب إجماله بعد استقرار ظهوره فى العموم و الثابت من مزاحمته بالخاص إنما هو بحسب الحجية تحكيما لما هو الأقوى كما أشرنا إليه آنفا.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- المحاولة الثانية - ما يستخلص من كلمات صاحب الكفاية (قده) « ١ »
و حاصله بيان فني: ان الكلام يحتوى على ثلاث دلالات:

(١) - كفاية الأصول، ج ١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

التصورية

التصديقية في مرحلة
المراد الاستعمالي

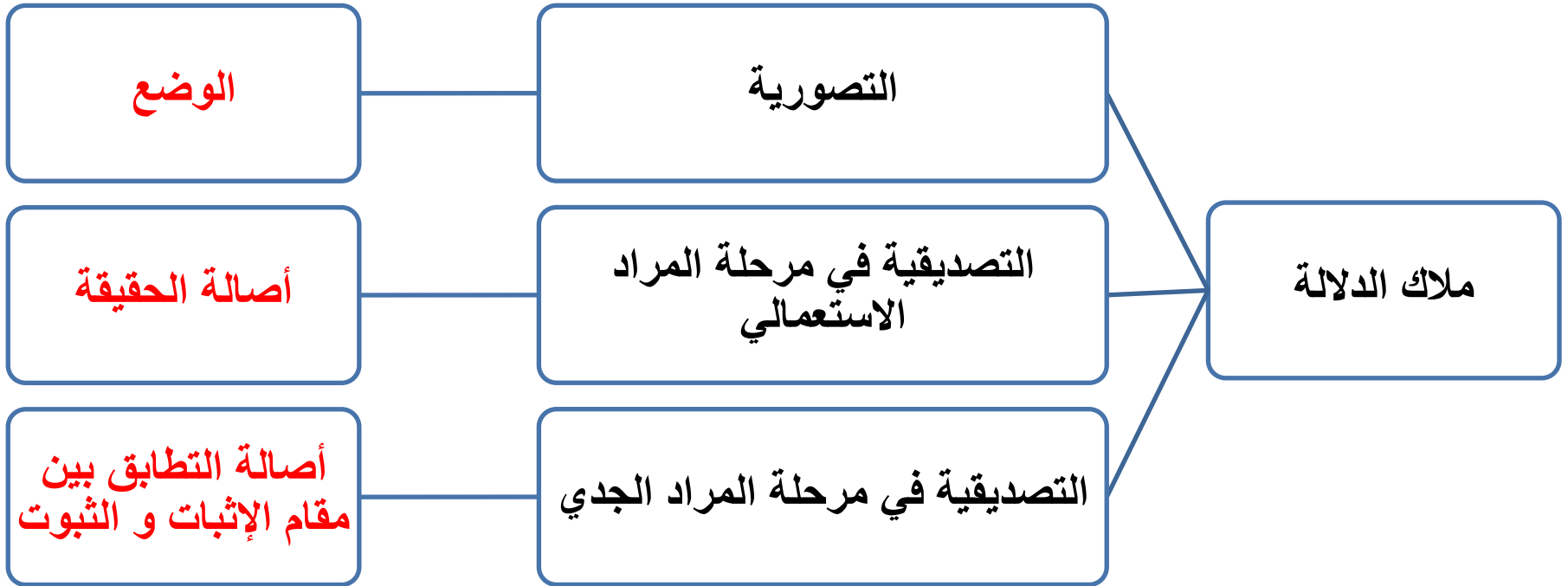
التصديقية في مرحلة
المراد الجدي

الدلالة

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- ١- الدلالة التصورية للفظ على المعنى المحفوظة حتى في موارد صدور اللفظ من غير ذي شعور و قصد.
- ٢- الدلالة التصديقية في مرحلة المراد الاستعمالي، و هو الظهور الكاشف عن ان المتكلم يقصد إخطار المعنى و افهامه للسامع، و هذه دلالة تصديقية باعتبار انها تكشف عن ثبوت القصد و الإرادة التي هي امر حقيقي تصديقي و ليس تصورا بحتا.
- ٣- الدلالة التصديقية في مرحلة المراد الجدي، و هو الظهور الكاشف عن ان المتكلم جاد في كلامه و ليس بهازل، بمعنى ان ما قصد افهامه للمخاطب مراد له حقيقة و لهذا قد تنتم هذه الدلالة مع بقاء الأولى كما في موارد الهزل، فان المدلول الاستعمالي و قصد إخطار المعنى إلى الذهن محفوظ فيها لأنه لو لا قصد الإخطار لما تحقق الهزل أيضا و لكن لا جدية من وراء قصد الإخطار.

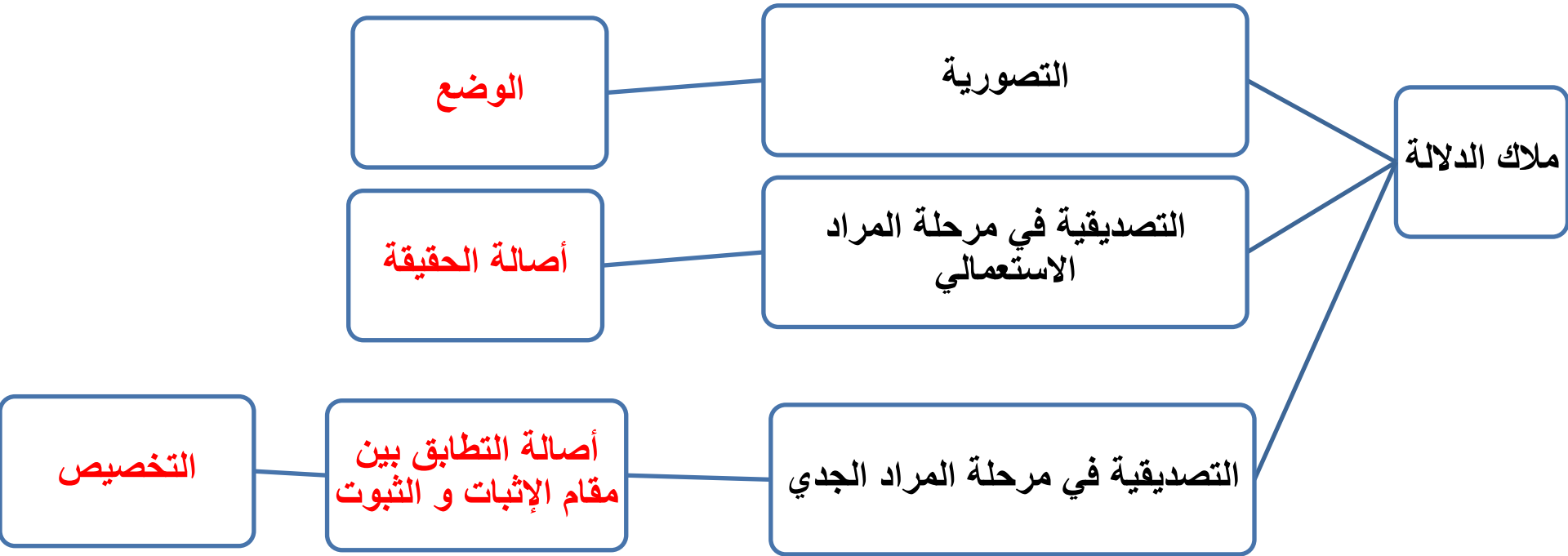
حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و هذه الدلالات الثلاث تختلف في الملاك و النكته،
- فان الدلالة الأولى التصورية البحتة ملاكها الوضع و العلة الحاصلة بين اللفظ و معناه،
- و ملاك الدلالة الثانية التصديقية في مرحلة المدلول الاستعمالي الظهور الكاشف عن ان المتكلم يقصد باللفظ إخطار معناه التصوري إلى ذهن المخاطب، و مقوم هذه الدلالة و محددتها هو ما يعبر عنه بأصالة الحقيقة أي ظهور حال المستعمل في انه يقصد إخطار المعنى الحقيقي من اللفظ،
- و ملاك الدلالة الثالثة على المراد الجدى أصالة التطابق بين مقام الإثبات و الثبوت و ان كلما يذكره المستعمل إثباتا مراد ثبوتاً.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و في موارد التخصيص يكون المنثلم من هذه الدلالات ذاتا- فيما إذا كان المخصص متصلا- أو حجية- فيما إذا كان منفصلاً- الدلالة الثالثة لا الثانية فضلا عن الأولى، لما تقدم من ان المراد الاستعمالي يمكن انحفاظه حتى مع الهزل و عدم الجذ فلا موجب لرفع اليد عن أصالة الحقيقة التي هي ملاك تلك الدلالة.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- فإذا اتضح هذا أمكن علاج المشكلة بكلًا طرحتها، إذ لو أريد وجه فني لتخريج نكتة الحجية في تمام الباقي مع كونه مجازًا كبعضه قلنا: بان أصالة الحقيقة لم تتلم أصلًا لكي يكون هناك مجازية و إنما المنثلم الظهور في الجدية، و هذا منحل بمقدار ما دل عليه الكلام إثباتًا لأن هذا الظهور ليس ملاك أصالة الحقيقة ليكون امرًا حديًا دائرًا بين الوجود و العدم و غير قابل للتبعيض، حيث ان اللفظ اما يستعمل في المعنى الحقيقي أو لا فالاستعمال في تمام الباقي كالأستعمال في جزئه مجاز، بل الملاك على ما تقدم عبارة عن أصالة التطابق بين المقامين الذي يرجع إلى ظهور حال المتكلم في ان كل ما ذكره إثباتًا يريده جدا و ثبوتا،

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و من الواضح ان ما ذكره إثباتا متعدد بمقتضى العموم و الاستيعاب،
فينحل هذا الظهور موضوعا إلى ظهور بلحاظ مورد التخصيص و
ظهور بلحاظ غير مورد التخصيص و الساقط من هذين الظهورين ذاتا
أو حجية هو الأول فيبقى الثاني على حجيته.

حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و لو أريد رفع التشكيك في حجية العام في تمام الباقي أمكن ذلك بهذا البيان أيضا، باعتبار ان كبرى حجية الظهور مما لا إشكال فيه و لا نزاع عند أحد. و بهذا البيان يتضح ان الظهور الكاشف عن المراد الاستعمالي و الجدى بلحاظ تمام الباقي محفوظ لا محالة فيكون حجة فيه.



قم - بلوار امین ۲۰ متری گلستان - کوچه ۱۴ - پلاک ۱۰ تلفن: ۲۱-۲۹۰۷۵۲۰-۲۹۲۵۲۶۹ دورنگار: ۲۹۲۵۲۶۹

islamquest.com - ravaqhekmat.ir